

Distr.: General
23 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية	٤
ثالثا -	الميزانية	٦
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	٧
ألف -	لمحة عامة	٧
باء -	مشاريع التنمية	٧
جيم -	الزراعة ومصائد الأسماك	٨
دال -	النقل والاتصالات والمرافق العامة	٩
١ -	لمحة عامة	٩
٢ -	المطار	١٠
٣ -	الاتصالات	١٢



١٢	٤ - المرافق العامة
١٢	هاء - الأعمال المصرفية والائتمان
١٢	واو - السياحة
١٣	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١٣	ألف - لمحة عامة
١٥	باء - العمالة
١٦	جيم - التعليم
١٧	دال - البيئة
١٧	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٨	سابعا - الإقليمان التابعان لسانت هيلانة
١٨	ألف - أسنسيون
١٨	١ - لمحة عامة
١٨	٢ - الوضع الدستوري والسياسي
١٩	٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
٢٠	باء - تريستان دا كونا
٢٠	١ - لمحة عامة
٢١	٢ - الوضع الدستوري والسياسي
٢١	٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
٢٤	ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل
٢٤	ألف - موقف حكومة الإقليم
٢٤	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٥	تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

- ١ - تتكون سانت هيلانة، وهي إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتولى إدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جزيرة سانت هيلانة وإقليمين تابعين لها هما: جزيرة أسنسيون، ومجموعة جزر صغيرة تشكل إقليما تابعا يسمى تريستان دا كونا.
- ٢ - وسانت هيلانة جزيرة صغيرة بركانية المنشأ، تقع في جنوب المحيط الأطلسي على بعد حوالي ١٩٠٠ كيلومتر من أنغولا و ٢٩٠٠ كيلومتر من البرازيل. والجزيرة هي أكبر جزر الإقليم وتقع فيها مدينة جيمستاون، عاصمة الإقليم، وتبلغ مساحتها ١٢٢ كيلومترا مربعا. وتقع أسنسيون على بعد ١٢٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، بينما تقع تريستان دا كونا والجزر الصغيرة الأخرى على بعد حوالي ٢٤٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من سانت هيلانة. وتبلغ المساحة الإجمالية لأراضي الإقليم ٤١٢ كيلومترا مربعا. وتتمتع الجزر بمناخ مداري تطفه رياح تجارية تهب على مدار السنة. وفي الجزر مجموعة متميزة من النباتات والحيوانات، كثير منها أنواع نادرة أو مهددة بالانقراض.
- ٣ - وقد اكتشف الملاح البرتغالي خوان دا نونفا جزيرة سانت هيلانة غير المأهولة في عام ١٥٠٢. وفي عام ١٦٣٣، ادعت هولندا ملكية الجزيرة دون أن تحتلها. وعلى إثر ميثاق أصدره اللورد الحامي لبريطانيا عام ١٦٥٧، تعزز فيما بعد بميثاق ملكي أصدره الملك جورج الثاني عام ١٦٦١، شرعت شركة الهند الشرقية البريطانية في عام ١٦٥٨ في استعمار الجزيرة وتحسينها، واستوطنتها الإنكليز في أعقاب ذلك. وجلب إليها الرقيق من أفريقيا ومدغشقر والشرق الأقصى. كما جلب صينيون وبعض العمال الهنود المرتبط معهم بعقود محددة الأجل للعمل في الجزيرة. ونفي نابليون بونابرت إلى سانت هيلانة في عام ١٨١٥، وظل فيها حتى وفاته في عام ١٨٢١. وأصبحت من مستعمرات التاج البريطاني في عام ١٨٣٤.
- ٤ - ويعرف سكان سانت هيلانة بالسانتيين أو بالسانت هيلانيين، ("Saints" أو "St. Helenians")^(١). ووفقا لتعداد للسكان أجري في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بلغ العدد الفعلي المؤقت لسكانها ٤٠٨٤ نسمة، مقارنة بعددهم الذي بلغ ٥٠١٠ نسمة في عام ١٩٩٨. وعلى إثر استئناف منح الجنسية البريطانية لأهالي سانت هيلانة في عام ٢٠٠٢، شهدت الجزيرة نزوح سكانها^(١). وفي حين يصعب التكهن بما ستكون عليه التوجهات

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر منشورة، بما فيها الصادرة عن حكومة الإقليم، ومن معلومات أرسلتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) معلومات واردة من الدولة القائمة بالإدارة، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

السكانية في المستقبل، من المرجح أن تسجيل معدلات الهجرة العالية منها قد توقف إلى حد كبير، لأن معظم الراغبين في مغادرة الجزيرة قد غادروها فعلا، بينما تضاعف عدد السكان في الفئات العمرية التي يرجح أن تغادر الجزيرة. غير أنه يجدر بالإشارة أنه من المحتمل أن تتزايد وتيرة الهجرة مرة أخرى إذا لم يتحقق النمو الاقتصادي الناتج عن ترقب إتاحة الوصول إليها جوا. ويتمثل أحد المشاكل الأخرى التي تواجهها سانت هيلانة في أن معظم سكانها العائدين للاستقرار في الجزر هم في سن التقاعد، مما يزيد من تفاقم تركيب سكانها العمري الشديد الاختلال فعلا. ويقوم قرابة ١٨ في المائة من السكان في جيمستاون. والإنكليزية هي اللغة الرسمية لسانت هيلانة^(١).

ثانياً - المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية

٥ - حل الأمر المتعلق بدستور سانت هيلانة لعام ١٩٨٨، الذي بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، محل دستور سانت هيلانة والإقليمين التابعين لها لعام ١٩٦٧. وبموجب دستور ١٩٨٨، يتولى إدارة الإقليم الحاكم والقائد العام الذي تعينه حكومة المملكة المتحدة. ويساعد الحاكم مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. وقد تولى السيد أندرو غور منصب الحاكم والقائد العام الجديد لسانت هيلانة والإقليمين التابعين لها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٦ - ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ومن ثلاثة أعضاء معينين بحكم مناصبهم (الأمين الأول وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضواً منتخباً. ويتألف المجلس التنفيذي الذي يرأسه الحاكم من الأعضاء الثلاثة المعيّنين بحكم مناصبهم وخمسة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. وعلى الرغم من أن المدعي العام عضو في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي، فلا يحق له التصويت في أي منهما.

٧ - وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاماً فما فوق. وفي حين يوجد حزبان سياسيان، فإنهما لم يمارسا أي نشاط منذ عام ١٩٧٦، وتجري الانتخابات على أساس غير حزبي. وأجريت الانتخابات العامة الأخيرة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وأسفرت عن انتخاب ١٢ مرشحا يمثلون دائرتين انتخابيتين أعضاء في المجلس التشريعي. ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في وقت ما من عام ٢٠٠٩.

٨ - وينص دستور سانت هيلانة على فصل السلطة القضائية عن الحكومة. ويضم النظام القضائي محكمة استئناف ومحكمة عليا ومحكمة جزئية، ويسند اختصاص إجراءات البت

النهائي في الطعون إلى مجلس الملكة الخاص في المملكة المتحدة. وتطبق التشريعات المحلية بصفة عامة. ولكن تطبق قوانين المملكة المتحدة في الحالات التي لم يسن بشأنها تشريعات محلية، بقدر ما تسمح به الظروف المحلية.

٩ - ويجوز لرعايا سانت هيلانة حمل جواز السفر البريطاني والعمل في أي مكان داخل منطقة الاتحاد الأوروبي، بعد أن استردوا حقهم في الجنسية البريطانية بموجب قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٢. وكانت حقوق الجنسية البريطانية تلك قد سحبت في السابق بمقتضى قانون الجنسية البريطانية الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

١٠ - وقد جرت في سانت هيلانة منذ عام ٢٠٠١ مفاوضات ومشاورات عامة مستفيضة بشأن إصلاح وتحديث الدستور، سعياً إلى انتهاج نظام حكم يمنح الممثلين المنتخبين على الصعيد المحلي مزيداً من المسؤولية.

١١ - وبمساعدة مستشار مستقل في الشؤون الدستورية، أكملت في عام ٢٠٠٤ الصيغة النهائية لمشروع الدستور. واقترح الدستور الجديد ثلاثة تغييرات رئيسية في النظام الدستوري القائم في سانت هيلانة هي: الحكم القائم على قيم الشراكة؛ وضمانات جديدة لحقوق الإنسان الأساسية؛ وشكل وزاري للحكم ذو مستويين^(٢).

١٢ - وأجري استفتاء بشأن سانت هيلانة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ لتحديد ما إذا كان رعاياها يرغبون في نظام حكم وزاري. ورفض من شارك منهم في الاستفتاء المقترح بأغلبية ٥٢,٧ في المائة مقابل ٤٧,٣ في المائة. وكان اقتراح نظام الحكم الوزاري الجديد مثار جدل بصورة خاصة، بينما حظي الباب المتعلق بحقوق الإنسان والإعلان المتعلق بقيم الشراكة بتأييد أكبر من الجمهور^(٣). وقرر أعضاء المجلس التشريعي مواصلة الإصلاح الدستوري عن طريق إدماج التغييرات التي تحظى بشعبية في إطار الدستور القائم بقدر ما تسمح التشريعات بذلك، والعمل على ترشيد الحكومة الحالية.

١٣ - وأجريت مشاورات مع أعضاء المجلس المنتخبين وكبار المسؤولين ومجموعات المصالح والجمهور خلال سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ونشر مشروع دستور جديد لمواصلة المشاورات العامة في سانت هيلانة والإقليمين التابعين لها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. والمشروع في معظمه صيغة معدلة من مشروع الدستور الذي أعد في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، غير أنه لا ينص على

(٢) يرد المزيد من التفاصيل بشأن التغييرات الدستورية المقترحة في ورقة العمل لعام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/14)، الفقرات ١١-٢٥) وورقة العمل لعام ٢٠٠٧ (A/AC.109/2007/14)، الفقرات ١٢-١٦).

(٣) انظر St. Helena Herald، في الموقع www.news.con.sh.

نظام الحكم الوزاري اعتباراً لنتائج الاستفتاء الذي أجري في سانت هيلانة في أيار/مايو ٢٠٠٥. وينظر المشروع في إمكانية تحديث الدستور بإدراج فصل عن حقوق الإنسان، وإتاحة المزيد من المرونة على الصعيد المحلي في عدد اللجان التابعة للمجلس ووظائفها، وتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة مثل نزاهة النظام القضائي والخدمة العامة وسلامة الإدارة المالية. وحتى تاريخ وضع هذه الورقة، كانت هذه المناقشات لا تزال جارية.

ثالثاً - الميزانية

١٤ - نتيجة لانحسار القاعدة الضريبية الذي يعزى جزئياً إلى الهجرة وشيخوخة السكان، تعتمد سانت هيلانة اعتماداً كبيراً على المملكة المتحدة وغيرها من المصادر الخارجية من أجل تمويلها. ويستخدم الدعم المقدم من المملكة المتحدة للميزانية لتلبية الاحتياجات من الخدمات العامة الأساسية وتقديم الإعانة لخدمة الشحن البحري المخصصة للإقليم. وتمول معظم الاستثمارات الرأسمالية في الإقليم من خلال إدارة التنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.

١٥ - ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها الدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع ما قدمته حكومة المملكة المتحدة من معونة للميزانية ومساعدة إنمائية ودعم لخدمة الشحن البحري ١٨,٠٧٦ مليون جنيه استرليني في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقارنة بمبلغ ١٦,١٥٣ مليون جنيه استرليني في الفترة السابقة، أي بزيادة ١١,٩ في المائة. وقد تمت الموافقة في عام ٢٠٠٧ على مجموعة المعونة للفترة الجارية ٢٠٠٧-٢٠١٠ الممتدة على ثلاث سنوات على إثر الزيارة التي قام بها ممثلو إدارة التنمية الدولية إلى سانت هيلانة. وفي وقت لاحق من نفس السنة، أصدرت حكومة سانت هيلانة خطة للتنمية المستدامة مدتها ثلاث سنوات للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المخطط لها للفترة الممتدة حتى التاريخ الذي كان محددًا آنذاك لفتح المطار. (غير أن الحكومة البريطانية أعلنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن تعليق المشاورات بشأن عقد إنشاء مطار خاص بسانت هيلانة) (انظر الفقرات ٢٨-٣٣ أدناه).

١٦ - وتم الاتفاق على أن يستعان بالخطة التي تضع استراتيجية تنمية موسعة باعتبارها إطاراً يتجدد كل ثلاث سنوات لتسريع الحصول على مجموعة المعونة، وأن يعاد النظر فيها كل سنتين. وتستند الخطة إلى ستة أهداف استراتيجية تم الاتفاق عليها في السابق، وهي: تحسين سبل الوصول إلى الإقليم؛ وتحسين مستوى التعليم؛ وإقامة اقتصاد مستدام يتسم بالحيوية؛ وإقامة مجتمع يتمتع بصحة جيدة في بيئة مأمونة؛ والنهوض بقوة عاملة مستدامة وتوفيرها؛ ومواصلة تطوير وإرساء الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق الشعب في تقرير مصيره.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٧ - يعتمد اقتصاد سانت هيلانة إلى حد كبير على المساعدة المالية المقدمة من المملكة المتحدة، والتي تمثل ما يصل إلى ٧٠ في المائة من إيرادات الميزانية السنوية. ويستمد السكان المحليون دخلهم من صيد السمك وتربية المواشي وبيع المصنوعات اليدوية^(٤).

١٨ - ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها الدولة القائمة بالإدارة، أنجزت المرحلة الأولى من برنامج تحديث القطاع العام الممول من إدارة التنمية الدولية واعتمد المجلس التنفيذي لسانت هيلانة تقرير بدء العمل من حيث المبدأ. وذلك ما أتاح صياغة مشروع مذكرة لتقديمها إلى إدارة التنمية الدولية لكفالة تمويل المرحلة الثانية من البرنامج المقرر الشروع فيها في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

باء - مشاريع التنمية

١٩ - كما ذكر سابقاً، سانت هيلانة مؤهلة أيضاً للحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. وقد أتيحت أموال تبلغ ١٧,٧٩ مليون يورو في إطار صندوق التنمية الأوروبي التاسع في عام ٢٠٠٦ من أجل تمويل برنامج موسع لتحسين البنية التحتية المرتبطة بالوصول بحراً إلى سانت هيلانة والإقليمين التابعين لها تم تنفيذه بالكامل. وتبلغ مخصصات سانت هيلانة الإقليمية من صندوق التنمية الأوروبي العاشر ١٦,٦٣ مليون يورو. وقد قدمت سانت هيلانة طلبها المفصل للتمويل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من أجل إنشاء مرفق أكثر أمناً للرسو (يشمل حاجزاً للأمواج ومنصة إبحار ومرسى محمية) وتحسين التحسينات البحرية في خليج جيمس. وستستخدم الأموال أيضاً للاضطلاع بأعمال ترميم كبرى للطرق ووضع برنامج للصيانة الوقائية للطرق. وستستفيد جزيرة أسنسيون من تحديث الطرق، وستتاح أموال لجزيرة تريستان دا كونا من أجل إدخال المزيد من التحسينات على المرسى وإجراء أبحاث عن إمكانات الطاقة البديلة، وتحديث نظم المياه وإدارة النفايات، والبنية التحتية لتوزيع الكهرباء، وبناء القدرات في مجال إدارة مصنع حفظ جراد البحر^(٣).

٢٠ - وبلغت اعتمادات المعونة الإنمائية المقدمة من إدارة التنمية الدولية لدعم عدد من المشاريع ضمن إطار فترة الثلاث سنوات الجارية ١,٨٥٠ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ١,٥٩١ مليون جنيه استرليني في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (انظر A/AC.109/2008/6، الفقرة ٢٤). وإضافة إلى ذلك، مولت إدارة التنمية الدولية استعراضاً

(٤) انظر The World Factbook في الموقع www.cia.gov.

رئيسيا للبنية التحتية مكن من وضع خطة شاملة تحدد احتياجات سانت هيلانة من البنيات التحتية خلال السنوات العشر إلى العشرين القادمة (انظر الفقرات ٢٨-٣٣ أدناه).

٢١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، قام مستشار لشؤون الحد من أخطار الكوارث ومستشار في وزارة الشؤون الخارجية والكمونولث باستعراض في سانت هيلانة لقدرات إدارة الكوارث. ونوقشت أكبر الأخطار التي يواجهها الإقليم، مثل تساقط الصخور في جيمستاون وحواليها وأعمال الإنقاذ البحري على الشاطئ وفي عرض البحر. والاستعراض الذي أجري في سانت هيلانة خدمة استشارية مولتها إدارة التنمية الدولية بالكامل^(٣).

جيم - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٢ - تشكل مصائد الأسماك قطاعا هاما في اقتصاد سانت هيلانة. وفي عام ٢٠٠٤، اكتسبت سفينتا صيد تابعان لسانت هيلانة قدرات صيد الأسماك فيما وراء ١٢ ميلا الساحلية من المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة التي تبلغ ٢٠٠ ميل. غير أنه في شباط/فبراير ٢٠٠٦، جنحت إحدى السفينتين على إثر انكسار مرساتها. ولكون وسائل الرفع بالجزيرة محدودة، فقد تعذر إخراج السفينة من الماء أو جرّها بعيدا عن الساحل لإصلاحها، لذا كان لا بد من التخلص منها بإغراقها. أما السفينة الثانية، فلم يتسن لها الوفاء بشروط الحصول على شهادة السلامة التي طلبها المستشارون البحريون في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ولا يزال تشغيلها بعيدا عن الساحل محظورا حتى يتم اتخاذ تدابير السلامة اللازمة. وهناك إجمالا ٣٤ من قوارب الصيد لها رخص تجارية. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من سمك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وخلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، زادت كمية المشتريات من الأسماك لتبلغ ٣٩٢,٦ طنا متريا مقارنة بكمية ٣٠٩ أطنان متريّة المسجلة خلال الفترة السابقة. وزادت كميات الأسماك المصدرة لتبلغ ١٩١,٥ طنا متريا، مقارنة بكمية ١٥٠,٥ طنا متريا. ولم تسلم خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي رخص صيد أجنبية على الرغم من أن هذه الرخص ساهمت في السابق بما يصل إلى ٢٠ في المائة من جميع الإيرادات المحلية^(١).

٢٣ - واكتسبت سانت هيلانة سمعة طيبة نظرا للجودة العالية لمنتجاتها من البن والأسماك. ويعتبر البن الذي تنتجه من بين أحود أنواع البن الممتاز في العالم. وحصلت أسماكها المصيدة على أول شهادة بخلوها من المواد غير العضوية تصدرها رابطة التربة، وهي المنظمة الرائدة في المملكة المتحدة في مجال الترويج للأغذية وأنماط الزراعة العضوية وإصدار الشهادات لها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التمسست وكالة التنمية في سانت هيلانة الحصول على الشهادة الدولية لمجلس الإشراف البحري حتى يتسنى بيع الأسماك المصيدة في سانت هيلانة في أسواق ما وراء

البحار. وتمنح هذه الشهادة نظير عمليات صيد الأسماك المستدامة التي تتسم بالمسؤولية تجاه البيئة^(٥). وقد استلمت عروض من شركتين قصد تقييمهما.

٢٤ - وفيما يتعلق بالزراعة، أنجز في آب/أغسطس ٢٠٠٥ مشروع للري بالتنقيط، وتم حتى الآن وصل ١١١ مزارعا بهذا النظام الجديد للري في سانت هيلانة. وبدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تنفيذ مخطط جديد لإدخال تحسينات على القطاع الزراعي، حل محل جميع مخططات السياسات السابقة التي وضعتها إدارة الزراعة والموارد الطبيعية. ويشمل المخطط تقديم منح مخصصة لإنشاء حظائر الخنازير وتحسين المراعي وإعانات من أجل شراء مبيدات الأعشاب. وينتظر أن يتوسع المخطط في السنوات المقبلة ليشمل تقديم منح لإقامة حظائر للماشية وإدارة المراعي^(٣).

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١ - لمحة عامة

٢٥ - يمكن الوصول إلى سانت هيلانة على متن سفينة البريد الملكي سانت هيلانة، التي تتيح خدمات النقل لسانت هيلانة، وأسنسيون، ووالفيس باي (ناميبيا)، ومدينة كيب تاون (جنوب أفريقيا). ويوجد أقرب مهبط للطائرات في أسنسيون. وقد تم مؤخرا تعليق خطط تشييد مطار دولي في سانت هيلانة (انظر الفقرات ٢٨-٣٣ أدناه). وكان من المتوقع فيما سبق أن يبدأ تشغيل المطار بحلول ٢٠١١-٢٠١٢، وهو التاريخ الذي كانت حكومة المملكة المتحدة ستوقف فيه إعانتها المقدمة إلى السفينة سانت هيلانة، تاركة لحكومة سانت هيلانة أمر تقرير مواصلة خدمة السفينة أم لا.

٢٦ - ويتيح ميناء سانت هيلانة الوحيد في جيمستاون إمكانية رسو جيدة للسفن، وإن كان تشييد حاجز للأمواج سيتيح لركاب السفن السياحية الكبيرة التزول إلى البر. كيفما كانت الأحوال الجوية. ويتعلق أحد الأنشطة التي اقترحتها سانت هيلانة في إطار تمويل صندوق التنمية الأوروبي العاشر بتحسين مرافق الرسو في رصيف جيمستاون لتصبح أكثر أمنا. وكان يؤمل أن يتيح تشييد رصيف في خليج روبرت باقتران مع إتاحة الوصول إلى الجزيرة جوا الفصل بين عمليات الشحن ونقل المسافرين في المستقبل، مع تحويل معظم عمليات نقل المسافرين إلى خليج روبرت.

٢٧ - ويوجد في سانت هيلانة حوالي ١٢٢ كيلومترا من الطرق المعبدة و ٢٠ كيلومترا من الطرق غير المعبدة. ومواصلة للأعمال التي اضطلع بها في سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، شهد

(٥) انظر www.sainthelena.gov.sh.

عام ٢٠٠٨ إنجاز أعمال كثيرة شملت تعبيد ٤ كيلومترات من الطرق الرئيسية والثانوية وترميم ٢٥ كيلومترا من الطرق وتنظيف جوانب الطرق على مسافة ٦٠ كيلومترا وتركيب أو تشييد حواجز أمان على جنبات الطرق بطول ١٨٠ مترا، وبناء ٤٥٠ مترا مربعا من جدران التثبيت. واكتمل العمل أيضا خلال هذه الفترة في ثلاثة طرق على مستوى المقاطعات وطريقين على المستوى المحلي. وتدير حكومة سانت هيلانة نظاما للنقل العام يعمل منذ عام ٢٠٠٣.

٢ - المطار

٢٨ - كما ذكر آنفا، أعلن في آذار/مارس ٢٠٠٥ على إثر مشاورات مطولة بين حكومة سانت هيلانة وإدارة التنمية الدولية بأن هذه الإدارة ستمول تشييد مطار دولي في سانت هيلانة (انظر A/AC.109/2008/6، الفقرة ٣١). وكان الاتفاق مرهونا بالحصول على عروض مرضية لإبرام عقد يشمل تصميم المطار وتشغيله، علاوة على إجراء عملية تقييم دقيقة لتأثيره على البيئة. ولم يسفر إعلان العطاء الذي أجري في منتصف عام ٢٠٠٦ عن إبرام أي عقد، ولكن استلم عرضان على إثر تنقيح إعلان العطاء في وقت لاحق من السنة. ولم يفصح عن تكلفة مشروع إنشاء المطار نظرا لأن إدارة التنمية الدولية اعتبرت الكشف عن تقديراتها مضرا بعملية العطاء.

٢٩ - وقد قدم الطلب الرسمي للحصول على ترخيص ببناء المطار إلى المجلس التنفيذي في أيار/مايو ٢٠٠٨ على إثر فترة إعلامية إضافية شهدت عقد اجتماعات وعروض عامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وقع الاختيار على عرض شركة إمبرغليو (Impreglio S.P.A) من مدينة ميلانو في إيطاليا. غير أن إدارة التنمية الدولية أعلنت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على أن الخزانة البريطانية والإدارة تواصل المناقشات بشأن شواغل تتعلق بالوصول إلى سانت هيلانة، وأن المفاوضات بشأن العقد المتعلق بالمطار ستعلق نتيجة لذلك^(٦).

٣٠ - وكانت حكومة سانت هيلانة والقطاع الخاص المحلي وعامة الناس قد عكفوا جميعا على الإعداد لتشييد المطار منذ الإعلان الوزاري لحكومة المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي لوقي على العموم بالترحيب في الإقليم، وإن كان بعض السكان قد عبروا عن القلق للأثر البيئي على الجزيرة. وكان من المرتقب أن يشيد المطار المقترح في سهل خليج بروسبيروس في الجزء الشرقي من الجزيرة، وأن يشتمل على مدرج طوله ٢٢٥٠ مترا يكفي لهبوط الطائرات النفاثة البعيدة المدى^(٦). وكان من المتوقع أن يخدم المطار ٧٠٠٠ مسافر

(٦) انظر St. Helena Independent.

(منهم ١ ٥٠٠ سائح) في السنة الأولى و ١٥ ٠٠٠ مسافر (منهم ٨ ٠٠٠ سائح) في غضون خمس سنوات.

٣١ - وردا على إعلان تعليق المفاوضات بشأن المطار، أعرب الحاكم عن قلقه من أن يؤدي هذا التعليق إلى انتكاسة في تنمية سانت هيلانة في المستقبل وفي مطامح الحد من التبعية إلى الدولة القائمة بالإدارة. وعبرت وكالة التنمية في سانت هيلانة التي ما انفكت تعمل بنشاط مع المستثمرين الوافدين والمحليين المحتملين والمشاريع التجارية الصغيرة وشركات الأفراد عن قلقها بشأن أوساط الأعمال التجارية وبشأن العائدين في الفترة الأخيرة من أهالي سانت هيلانة الذين اختاروا الاستثمار فيها ارتقابا لتشديد المطار. وحيث أنه لا يمكن الوصول إلى سانت هيلانة إلا بحرا، اعتبرت دراسة الجدوى التي أجريت أن تشييد المطار ضروري لتمكين الجزيرة من إنماء السوق السياحية المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي، مما من شأنه عكس اتجاه انخفاض عدد سكانها^(٦).

٣٢ - ووفقا لمعلومات أتاحتها الدولة القائمة بالإدارة، انصب تخطيط الجزيرة وتفكيرها خلال السنوات السبع الماضية على مسألة الوصول إليها جوا، ووضعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧ على أساس تأمين الوصول إليها جوا. ويخشى أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون الآن من أن تؤدي حالة الشك في مآل المطار إلى خيبة الأمل وإلى زيادة تناقص السكان. ويسود لدى سكان الجزيرة شعور بأن مستقبلهم سيكون قائما دون إتاحة الوصول إليها جوا. ومن المحتمل أن تترتب عن تعليق المفاوضات بشأن عقد مطار سانت هيلانة نتائج متوسطة وبعيدة المدى في آن واحد بالنسبة إلى الجزيرة، نظرا لما يشهده الشعور الإيجابي الذي ولده توقع ربط الجزيرة بخط جوي من تراجع. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى نشوء آثار ديمغرافية سلبية نتيجة اتخاذ المزيد من سكان الجزيرة قرارا بالرحيل واختيار عدد أقل من سكانها العودة إليها، وتثبيط الاستثمارات الوافدة. وشهد هذان الجانبان تحسنا مستمرا منذ إعلان عام ٢٠٠٥ بتمويل تشييد مطار دولي. وعلى المدى البعيد، يرجح أن يؤدي طول مدة تعليق المفاوضات إلى زيادة الاعتماد على التمويل من خلال المعونة، إذ سيتعين توفير المهارات الرئيسية بالاعتماد على مصادر أجنبية عالية التكلفة، وسيلزم استبدال سفينة البريد الملكي سانت هيلانة، وسيتأخر نشوء صناعة قائمة على السياحة تتمتع بمقومات البقاء. وكانت دراسة الجدوى التي أجريت سابقا قد أشارت إلى أن تأمين الوصول جوا إلى الجزيرة ربما أتاح لسانت هيلانة الاستغناء عن مساعدة المملكة المتحدة حوالي سنة ٢٠٣٠^(٣).

٣٣ - وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، شرع الحاكم غور في عقد سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع المسؤولين الحكوميين في لندن سعيا منه إلى استئناف مشروع المطار.

وصرح في معرض إبلاغه سكان سانت هيلانة بحصيلتها أنه تم التلميح إلى الحالة الاقتصادية العالمية تفسيرا لسبب تعليق المشروع^(٧). وأشار السيد غور أيضا إلى أن لندن لا تعتبر تشييد مطار في جزيرة صغيرة في جنوب المحيط الأطلسي مسألة ذات أولوية. وأحيط علما خلال اجتماع مع وزير إدارة التنمية الدولية، مايك فوستر، الذي يتولى مسؤوليات محددة فيما يتعلق بأقاليم ما وراء البحار، أن الإدارة لا علم لها بالمدة التي سيستغرقها تعليق المشروع وليس بوسعها الإشارة إلى ما يلزم القيام به لوضع حد للتعليق^(٣).

٣ - الاتصالات

٣٤ - أدخلت خدمات الاتصال السريع بالإنترنت إلى سانت هيلانة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وأقيمت في المجموع ٤٠٢ وصلة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٤ - المرافق العامة

٣٥ - في إطار المشاريع التي تمويلها إدارة التنمية الدولية، يجري العمل على تحديث شبكة توزيع الكهرباء في الجزيرة وتوسيعها، وأنشئت توربينات هوائية إضافية في تموز/يوليه ٢٠٠٨^(٣). ويجري أيضا تحديث نظم معالجة المياه المستعملة في سانت هيلانة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أفاد أعضاء المجلس أن أي منزل موصول بالمرافق العامة ملزم بدفع رسوم دائمة سواء استفاد أهله من خدماتها أم لا. وأيد الفريق الاستشاري لسانت هيلانة هذا القرار، نظرا إلى أن صيانة شبكة المياه أو الكهرباء أو التلفون تترتب عليها تكاليف أساسية^(٣).

هاء - الأعمال المصرفية والائتمان

٣٦ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، دخلت حيز النفاذ مرسوم جديدان يتعلقان بالخدمات المالية وغسل الأموال. ويرمي القانونان إلى ضمان امتثال سانت هيلانة للالتزامات الدولية وحماية سكانها في نفس الوقت من مقدمي الخدمات المالية الاحتيالية^(١).

واو - السياحة

٣٧ - يركز مكتب السياحة في سانت هيلانة والاستراتيجية السياحية الممتدة على ١٠ سنوات التي بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على أربعة عناصر أساسية هي: التخطيط والاستثمار وتقديم خدمات سياحية جيدة وأنشطة الترويج، وذلك سعيا إلى تسويق

(٧) DFID, Volume IV, Issue 4, 12 December 2008، انظر الموقع http://www.sthelenase/news/www.saint_fm_Independent20081212.pdf.

سانت هيلانة باعتبارها وجهة سياحية. غير أن قرار تعليق مشروع المطار الذي اتخذ مؤخرا سيخلف أثرا كبيرا على توقعات الإمكانيات السياحية.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٧، زار سانت هيلانة ١١٠ ٢ مسافرين نزلوا من السفن السياحية. وفي حالة تشغيل المطار، ستقوم سانت هيلانة بتشجيع السفن السياحية على رفع عدد زيارتها بالتأكيد على أن المطار سيبسر نقل المسافرين الذي يتزلون من السفن السياحية أو يلتحقون بها^(٨). وثمة فرص جيدة أيضا لتنمية سياحة رياضة صيد الأسماك في الجزيرة.

٣٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدمت شركة سانت هيلانة للخدمات الترفيهية (Shelco) خطط الهندسة المعمارية الخاصة بإنشاء منتجع سياحي يشمل ملعبا جديدا للغولف يضم ١٨ حفرة (سيكون ثاني ملعب للغولف في الجزيرة). وتناولت الخطط أيضا مسائل تتعلق بالبيئة وبتدريب سكان سانت هيلانة وتوظيفهم في الإقليم. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت نفس الشركة أنها تخطط لاستثمار ٤٠ مليون جنيه استرليني في الإقليم، ويشمل ذلك تشييد المنتجع، وتمت الموافقة على اقتنائها الأراضي في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولا يعرف بعد مدى تأثير الإعلان عن تعليق مشروع تشييد المطار على هذه الخطط.

٤٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اجتمعت حكومة الإقليم مع مستثمرين اثنين في إنشاء الفنادق الصغيرة الفاخرة كانا قد أعربا عن اهتمامهما إما بتشيد مبان جديدة أو ترميم المباني الحالية، من أجل إقامة مرافق إيواء صغيرة وجد فاخرة. ومرة أخرى، فإن مستقبل هذه المشاريع يظل غامضا اعتبارا لأنها وضعت لتتزامن مع افتتاح المطار^(٩).

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤١ - تعتبر سانت هيلانة، قياسا بالمعايير الدولية، بلدا متوسط الدخل، تقل فيه الشواهد على وجود فقر مادي حقيقي. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى وجود شبكة أمان حكومية شاملة تضمن لكل فرد حدا أدنى من مستوى المعيشة، ويعزى أيضا إلى الشبكات الاجتماعية التي تشجع على توزيع الدخل بين الأقرباء، وخاصة في شكل تحويلات مالية.

٤٢ - وأدت شيخوخة سكان الإقليم الذين يزيد عمر ٢٥ في المائة منهم على ٦٥ سنة إلى حاجة متزايدة إلى استثمارات هامة في برنامج جديد لرعاية المسنين يشمل توفير المأوى لهم

(٨) St. Helena Investment and Tourism Policies، حكومة سانت هيلانة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(٩) انظر www.sartma.com.

وإقامة مجمع لتقديم الرعاية المجتمعية لهم. وقد افتتح مجمع جديد للرعاية المجتمعية "مركز سمو الأميرة الملكية للرعاية المجتمعية" في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويرمي مركز الرعاية الجديد إلى تجميع خدمات الرعاية في مبنى واحد بدلا من المواقع الحالية الثلاثة في الجزيرة. وسيتيح المركز الرعاية لأربعين شخصا مقيما، مع تخصيص أربعة أسرة للأشخاص الذين لا يزالون قادرين على العيش في بيوتهم ويحتاجون للرعاية النهارية فقط^(٣). ويوجد حاليا في الإقليم ٦٨١ من المسنين الذين تصرف لهم مستحقات اجتماعية.

٤٣ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، سن مرسوم جديد يتعلق برعاية الأطفال وبدأ نفاذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وسيغير هذا التشريع الجديد بنية الإدارة الاستراتيجية لحماية الأطفال والشباب في سانت هيلانة. وقد وضعت سياسات وإجراءات جديدة واستخدمت من حيث المبدأ لحماية وضمان رفاه الأطفال. وسيتيح التشريع الجديد وفاء سانت هيلانة بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي استراتيجية جديدة للخدمات الصحية والاجتماعية في سانت هيلانة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعنوان "التركيز على المستقبل"، ستكون دليلا تسترشد به إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية حتى عام ٢٠١٢. وقد وافقت إدارة التنمية الدولية على ضخ ٢ مليون جنيه استرليني تقريبا في المشروع، رهنا ببلوغ مراحل معينة على مدى تنفيذه. وسيتيح هذا الاستثمار لموظفي الإدارة التركيز على المجالات الرئيسية الستة التي تشكل العمود الفقري للخدمات الصحية والاجتماعية في الجزيرة. وهي: مساعدة السكان على العيش بصحة جيدة والحفاظ عليها؛ وتقديم خدمات للرعاية الأساسية والمجتمعية ذات جودة عالية؛ وبذل كل الجهود من أجل تقديم خدمات طبية بأفضل صورة ممكنة؛ وتقديم الدعم للأطفال وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة؛ والحفاظ بشكل مستدام على بنية تحتية متينة تتسم بالكفاءة؛ وإقامة نظم وخدمات وتحسينها على صعيد إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية^(٣).

٤٥ - ويوجد في سانت هيلانة مستشفى عام واحد في جيمستاون، ومستشفى واحد للأمراض النفسية، وست عيادات طبية تقدم الخدمات لسكان المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، تبلي وحدتان احتياجات المرضى الذين يعانون من مشاكل سلوكية وإعاقات تتعلق بالتعلم. وتبين الإحصاءات المتعلقة بالمشاكل الصحية المزمنة التي يعاني منها السكان إصابة ١٤ في المائة منهم بمرض السكري، و ٣١,٥ في المائة بارتفاع ضغط الدم، و ٢ في المائة بالسرطان، و ٦ في المائة بالربو^(١).

باء - العمالة

٤٦ - يظل القطاع العام الجهة الرئيسية التي توفر فرص العمل في سانت هيلانة. وما فتئت حكومة سانت هيلانة تنظر في وضع معايير للممارسات في مجال العمالة، تحسباً لحدوث التغيرات الاقتصادية التي كان من المتوقع أن يتمخض عنها المطار المقرر إنشاؤه. وترى الحكومة أن وضع سياسة للعمالة تحدد المعايير الدنيا لعقود التوظيف وتضمن هذه العقود بنوداً لحماية المؤسسات والمنظمات المحلية من شأنه دعم التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وخلال الفترة قيد النظر، صيغ ما لا يقل عن أربعة مشاريع لسياسات الحقوق الدنيا والحماية لتعرض على نظر المجلس التنفيذي، على إثر مشاورات عامة موسعة. وتشمل مشاريع السياسات التي سيستعان بها في الوقت المناسب في صياغة التشريعات استمارة خطية للبيانات؛ وأحكاماً تتعلق بلوائح توقيت العمل؛ واستحقاق إجازة الأبوين غير المدفوعة الأجر والإجازة غير المدفوعة الأجر لرعاية المعالين؛ وأحكاماً تتعلق بدفع الحد الأدنى للأجور^(١).

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٣، بدأت الحكومة العمل بسياسة تتصدى للبطالة الطويلة الأجل، وهي السياسة التي ظلت إدارة العمالة والضمان الاجتماعي تعمل في إطارها بشكل وثيق مع العاطلين عن العمل من أجل تحديد احتياجاتهم في مجال التدريب. ويعتبر التدريب ناجحاً نظراً إلى أن عدد الأشخاص المسجلين في خطة الأعمال المجتمعية قد انخفض من ١٧٦ شخصاً في عام ٢٠٠٣ تاريخ بدء العمل بالسياسة، إلى ٣٦ شخصاً في نهاية عام ٢٠٠٨.

٤٨ - وازدادت العمالة في الخارج بشكل مطرد، وازدادت معها التحويلات المالية إلى الإقليم. ويعمل ربع القوة العاملة في الجزيرة تقريباً في أسنسيون أو في جزر فوكلاند أو في المملكة المتحدة. وبلغت التحويلات التي تجرى من خلال إدارة المالية التابعة لحكومة سانت هيلانة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ما قدره ٨١٠ ٩٦٧ جنيهات استرلينية، ولكنها لا تشكل بالضرورة مجموع تحويلات السنة، بما أنه يمكن إجراء تحويلات مباشرة إلى مصرف سانت هيلانة.

٤٩ - ونظراً لكون عقود العمل في الخارج تشترط جميعها تقريباً عدم اصطحاب العاملين لأسرهم، ينشأ عن ذلك عبء اجتماعي ثقيل بسبب تفكك الأسر. وعلاوة على ذلك، يحتم فقدان الموظفين المدربين الذين تتاح لهم فرص العمل بأجور أفضل في الخارج استقدام المزيد من العاملين الأجانب، وبخاصة العاملين في مجالي التمريض والتدريس. وأفاد الاستعراض الاستراتيجي الذي أجرته سانت هيلانة عن الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠ أن تحويلات العاملين في الخارج غير مستدامة، وحذر من عواقب خطيرة إذا لم تتخذ التنمية من

الأفراد محورا لها، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر، كما ذكر الاستعراض، إذا كان أبنائهم هم أهم صادراته^(٩).

٥٠ - وأنشئت رابطة سانت هيلانة للخدمة العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ويتمثل هدفها الرئيسي في تقديم العون والمساعدة لأعضائها وتعزيز رفاههم وأوضاعهم المعيشية. والرابطة شبيهة بنقابات العمال وتمثل مصالح الموظفين الحكوميين في سانت هيلانة^(٩). ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بدأ العمل في بداية عام ٢٠٠٨ بخطة جديدة للخدمة خاصة بإطار الإدارة العامة في المرفق العام. وتضم الخطة شروط الالتحاق بالإطار وسبل الترقية الممكنة على مختلف المستويات. وتبين أيضا أهداف الإطار والالتزامات والمعايير المطبقة على كل رتبة والبرامج التدريبية الداخلية في المستويات الرئيسية.

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حل القانون المتعلق بالإدارة محل مراسيم الخدمة العامة. ويستند هذا القانون إلى مجموعة من السياسات والإجراءات المفصلة التي تضبط جميع جوانب علاقات العمل بين سانت هيلانة وموظفيها، والتي تشمل شروطا وظروفا خدمة محسنة.

جيم - التعليم

٥٢ - التعليم إلزامي ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ثمة أربع مدارس عاملة حاليا، ثلاث منها تشمل جميع صفوف المرحلة الابتدائية، ومدرسة ثانوية للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة. وتتاح للطلاب الذين تتجاوز أعمارهم سن التعليم الإلزامي فرصة الاختيار بين المسار الأكاديمي المعتمد من قبل المملكة المتحدة أو دورات التدريب المهني^(١٠).

٥٣ - وتتصدى إدارة التعليم باستمرار لمسائل تضائل عدد الموظفين، وتناقص عدد التلاميذ، وإتاحة استخدام أنجع للموارد المتاحة من أجل مواصلة تحسين المعايير التعليمية. ولا يزال الاحتفاظ بالمدرسين المؤهلين ذوي الخبرة يمثل تحديا. ومنذ عام ٢٠٠٧، أصبح مواطنو أقاليم ما وراء البحار مؤهلين لدفع فئات الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات الإنكليزية.

٥٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، عرض مشروع قانون جديد يتعلق بالتعليم على المجلس التنفيذي، وطرح لإجراء مشاورات عامة بشأنه. ويستهدف مشروع القانون تحديث المرسوم المتعلق بالتعليم لعام ١٩٨٩ وتحسين الإطار القانوني من أجل إتاحة تعليم مناسب للأطفال. ورفع مشروع القانون أيضا السن الأقصى للتعليم الإلزامي من ١٥ إلى ١٦ سنة.

(١٠) انظر www.princeandrew.edu.sh.

دال - البيئة

٥٥ - ينفذ في سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة يهدف إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وحفظ تنوع الموائل، وذلك ما يشكل جزءا هاما من تراث الإقليم ومن شأنه أن يعزز إمكاناته السياحية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمدت المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها مجموعة من الموائيق البيئية تحدد لأول مرة مسؤولياتها المشتركة فيما يتعلق بالبيئة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تسعى حكومة سانت هيلانة سعيًا حثيثًا للامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق البيئة، غير أن قلة الموارد تحول دون إحراز التقدم في بعض المجالات.

٥٦ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، وافق برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار التابع لحكومة المملكة المتحدة على مشروعين في سانت هيلانة يستهدفان دعم إنعاش الأنواع التي توجد في وضع حرج والاحتياجات في ميدان البستنة. ووافق في جزيرة أسنسيون على خطة لحفظ النباتات المستوطنة. وفي ترستان دا كونا، ستركز الجهود على التحكم في تكاثر الفئران والنباتات غير المستوطنة في موقع جزيرة غوف المصنف كتراث عالمي.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تولى برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار دعم مشروع صغير ينفذه الصندوق الوطني لسانت هيلانة لتمكين سكان الجزيرة من حفظ نوع من طيور الجزيرة تدعى الطيور السلوكية (wirebird).

٥٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بوشرت أعمال البناء لاتخاذ تدابير للحماية من تساقط الصخور من الجرف المشرف على رصيف جيمستاون والحد من المخاطر التي يتعرض لها الناس والمباني في الرصيف. ووافقت وزارة الشؤون الخارجية والكمونولث على تقديم مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لمساعدة سانت هيلانة في تنفيذ برنامج للصيانة بعد وقوع حادث تساقط الصخور في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨^(٣).

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٩ - يرتبط إقليم سانت هيلانة وأسنسيون وترستان دا كونا بالاتحاد الأوروبي، وذلك بصفته إقليمًا لا يتمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، ولكنه لا يشكل جزءا منه.

سابعاً - الإقليمان التابعان لسانت هيلانة

ألف - أسنسيون

١ - لمحة عامة

٦٠ - اكتشف البرتغاليون أسنسيون في عام ١٥٠١، ثم "عثر" عليها من جديد ألفونس دالبوكيركي في عام ١٥٠٣، في يوم الاحتفال بعيد الصعود (أسنسيون)، وهو الاسم الذي أطلقه على تلك الجزيرة غير المأهولة. وتبلغ مساحة أسنسيون ٩٠ كيلومتراً مربعاً، وهي بركانية المنشأ.

٦١ - وفي عام ١٨١٥، رابطت حامية بحرية بريطانية صغيرة في الجزيرة حينما كان نابليون سجيناً في سانت هيلانة. وظلت الجزيرة تحت إشراف البحرية البريطانية حتى عام ١٩٢٢، التاريخ الذي أصبحت فيه تابعة لسانت هيلانة. ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٦٤، ظلت الجزيرة تحت إدارة شركة البرق الشرقية (التي غير اسمها في عام ١٩٣٤ ليصبح شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية). وفي عام ١٩٦٤، واعتباراً للتخطيط لإنشاء محطة لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ومحطات لهيئة الإشارات المؤلفة، عين مسؤول إداري للجزيرة. وخلال الحرب العالمية الثانية، أنشأت حكومة الولايات المتحدة مهبط الطائرات وايدأويك (Wideawake) في الجزيرة. وفي عام ١٩٥٧، عادت القوات الجوية للولايات المتحدة إلى الجزيرة ووسعت مهبط الطائرات والمرافق التابعة له. وهو الموقع الذي توجد فيه الآن محطة التتبع الجنوبية الشرقية الخاصة بالميدان الشرقي لاختبارات الصلاحية التي تجريها القوات الجوية للولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢، أصبحت الجزيرة نقطة توقف وسطى لطائرات سلاح الجو الملكي المتجهة إلى جزر فوكلاند والعائدة منها. وفي عام ٢٠٠٣، وقع مسؤولون بريطانيون ومسؤولون من الولايات المتحدة على اتفاق وايدأويك الذي فتح المهبط بموجبه أمام حركة الطائرات المدنية المستأجرة. وتم تمديد هذا الاتفاق في عام ٢٠٠٨ لفترة خمس سنوات.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٦٢ - في آذار/مارس ٢٠٠٧، استقال الأعضاء المنتخبون في مجلس جزيرة أسنسيون. وجرت محاولة لإجراء انتخابات عامة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، لكن لم يترشح لها سوى شخصين. وبناء على ذلك، ومن أجل إتاحة إجراء تقييم للنظام الديمقراطي في الجزيرة، تم تعليق الأمر المتعلق بمجلس الجزيرة في أيار/مايو ٢٠٠٧ لمدة عام واحد. ومن المقرر إجراء انتخابات عامة أخرى عند انتهاء فترة التعليق. وفي غضون ذلك، عين فريق استشاري لتقديم

المشورة إلى الحاكم في مجال السياسات. وعلاوة على ذلك، أحرّيت مشاورات عامة بغرض الحصول على آراء الجمهور في الجزيرة وتشجيعه على المشاركة في العملية الديمقراطية.

٦٣ - وقام الحاكم غور بزيارة رسمية إلى جزيرة أسنسيون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وعقد عددا من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات مع ممثلي المؤسسات الرئيسية سعيا إلى التأكد من أن بيئة العمل في أسنسيون لا تزال مناسبة لتشغيلها، اعتبارا لأن تلك المؤسسات تتيح فرص عمل حيوية لرعايا جزيرة سانت هيلانة المقيمين فيها^(١١). وأبلغ سكان أسنسيون الحاكم خلال زيارته بأنه لم يتح لهم الوقت الكافي، حسب اعتقادهم، للنظر في مستقبل الجزيرة وبأنه ينبغي تمديد تعليق العمل بالأمر المتعلق بمجلس الجزيرة لمدة ستة أشهر أخرى. وعلى إثر التمديد، أحرّيت انتخابات في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أسفرت عن انتخاب مجلس جديد للجزيرة. وأدى أعضاء مجلس الجزيرة اليمين أمام الحاكم في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^(١٢).

٦٤ - وتعكس مجمل أحكام مشروع دستور سانت هيلانة الجديد (انظر الفرع ثانيا)، من حيث انطباقها على أسنسيون وتريستان دا كونا، التغييرات المتوخاة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وهي تعتبر إلى حد كبير في هذه المرحلة أحكاما مؤقتة تستلزم المزيد من النظر والمشاورات في كلا الجزيرتين. وحسب ما أفادته تقارير إعلامية، سيظل أهم تغيير العلاقة بين الجزر الثلاث، إذ أن أسنسيون وتريستان دا كونا ستزول عنهما صفة "الإقليمين التابعين". وسيشار إليهما باسمهما، وستشكل الجزر الثلاث إقليما واحدا من أقاليم ما وراء البحار له حاكم واحد ومدعي عام واحد، على أن يكون لكل من الجزر مجلسه المنتخب^(١٣).

٦٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدمت المملكة المتحدة طلبا إلى لجنة حدود الجرف القاري التابعة للأمم المتحدة بشأن جزيرة أسنسيون لتحديد منطقة الجرف القاري، بحيث تمتد إلى ما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٤).

٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٦٦ - عقد في عام ٢٠٠٥ اجتماع مشترك بين فريق وزارة شؤون الخارجية والكونغرس/وزارة الدفاع ومجلس جزيرة أسنسيون. وتناول الاجتماع، الذي تولى رئاسته الحاكم آنذاك، مايكل كلانسي، الموضوع الذي دارت بشأنه مناقشات كثيرة ويتعلق بالحقوق في الإقامة والملكية في أسنسيون^(١٥). وتم التوصل إلى قرار نهائي بشأن هذه المسألة في كانون

(١١) انظر www.fco.gov.uk.

الثاني/يناير ٢٠٠٦ عندما قررت حكومة المملكة المتحدة عدم منح الحق الدائم في الإقامة والملكية. وتمثل أحد الشواغل الرئيسية لحكومة المملكة المتحدة في ذلك الوقت في احتمال فرض التزامات ضريبية يقع عبؤها على عاتق دافعي الضرائب البريطانيين^(٣). وتطرق الحاكم غور إلى هذه المسألة عقب زيارته إلى الجزيرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فأشار إلى صعوبة الاستثمار فيما لا يملكه الإنسان. وأشار كذلك إلى أنه في حين لا تحظى المسائل المتعلقة بالإقامة والملكية بترحاب واسع، فإنه يمكن تفهمها وتقبلها بشكل عام باعتبارها من "المسلمات" التي لا مناص منها في سياق المعادلة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة^(٩). وقد سنت تشريعات تستند إليها سياسة الأراضي والأعمال التجارية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وحسب ما أفادته الدولة القائمة بالإدارة، تعتمد تلك التشريعات سبلا واضحة وشفافة من أجل تحديد تخصيص الأراضي واستعمالها، وتتيح إطارا خاصا بالأعمال التجارية في الجزيرة.

٦٧ - ويرجى الاطلاع على الفقرة ١٩ أعلاه فيما يخص التمويل المتاح من الاتحاد الأوروبي.

باء - تريستان دا كونا

١ - ملحة عامة

٦٨ - تتألف تريستان دا كونا التابعة لسانت هيلانة من أربع جزر: الجزيرة الرئيسية، تريستان دا كونا؛ وغوف؛ وإناكسيسبل، ونايتينغيل. وتريستان دا كونا جزيرة بركانية مستديرة، تبلغ مساحتها ٩٨ كيلومترا مربعا، وهي أبعد الجزر المأهولة في العالم. وأقرب جارها هي سانت هيلانة التي تبعد عنها ٣٣٤ ٢ كيلومترا إلى الشمال، ومدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا التي تبعد عنها ٧٧٨ ٢ كيلومترا إلى الشرق. والمستوطنة الوحيدة في الجزيرة هي عاصمتها المسماة إدنبرة البحار السبعة (Edinburgh of the Seven Seas). ويعيش فريق من خبراء الأرصاد الجوية من جنوب أفريقيا في جزيرة غوف. أما جزيرتا إناكسيسبل ونايتينغيل فهما غير مأهولتين.

٦٩ - وأجلى جميع سكان تريستان دا كونا إلى المملكة المتحدة لمدة ١٨ شهرا إبان ثورة البركان الأخيرة في عام ١٩٦١ ولكنهم عادوا إليها في عام ١٩٦٣. وفي أعقاب سلسلة من الهزات الأرضية في صيف عام ٢٠٠٤، كلفت هيئة المسح الجيولوجي البريطانية برصد الأنشطة الاهتزازية، وهي تقدم تقارير منتظمة لأغراض التأهب للإجلاء. وانتهت في عام ٢٠٠٦ مدة العقد المبرم مع هيئة المسح الجيولوجي البريطانية الذي تشرف عليه إدارة التنمية الدولية دون أن يجدد.

٧٠ - وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بلغ عدد سكان ترستان دا كونا ٢٧٥ نسمة يشكلون حوالي ١٠٠ أسرة معيشية.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٧١ - يتولى شؤون السلطة التنفيذية في ترستان دا كونا حاكم سانت هيلانة والإقليمين التابعين لها. وللجزيرة مسؤول إداري مقيم يعينه الحاكم ويخضع لمساءلته. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة الذي يرأسه زعيم سكان الجزيرة ويضم ثمانية أعضاء منتخبين (بينهم امرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معينين. وتجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. ويتمتع جميع الناحيين المسجلين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة بحق التصويت. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، لم تستشر ترستان دا كونا أثناء المناقشة الدستورية التي جرت خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بشأن سانت هيلانة، ولكن تجري مشاورات حثيثة معها حاليا بشأن اقتراحات الإصلاح الدستوري الحالي التي تقضي بأن يواصل الحاكم ممارسة السلطة التشريعية في ترستان دا كونا، ولكن تقضي أيضا، ولأول مرة، بلزوم استشارة مجلس الجزيرة بموجب الدستور قبل سن أية قوانين (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه).

٧٢ - ولترستان دا كونا تشريعات خاصة بها، ولكن يطبق فيها قانون سانت هيلانة بقدر ما لا يتعارض مع القانون المحلي وبقدر ما يلائم الظروف المحلية، مع إدخال التعديلات التي تملئها الظروف المحلية. ويلجأ كحل أخير إلى تطبيق قوانين إنكلترا وويلز. وفي الجزيرة ضابط شرطة متفرغ واحد وشخصان يقومان مقام رجال الشرطة لأداء مهام خاصة. ويتولى المسؤول الإداري مهمة القاضي أيضا في الجزيرة.

٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٧٣ - يقوم اقتصاد ترستان دا كونا على زراعة الكفاف التقليدية وصيد الأسماك. وتمول خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الحكومية من الإيرادات المحصلة من صناعة جراد البحر الصخري التجارية في ترستان دا كونا وبيع الطوابع البريدية والعملات المعدنية والتحف التذكارية. ويدعم أهل الجزيرة أيضا دخلهم بتوفير الإقامة والجولات السياحية المزودة بممرشدين للزوار الذين يترددون على الجزيرة في بعض الأحيان، وبيع المصنوعات اليدوية (يرجى الاطلاع على الفقرة ١٩ أعلاه).

٧٤ - ولقد أدت الإدارة الجيدة لمصائد الأسماك إلى تحسين مخزونات جراد البحر، وتزايد الحصص السنوية بشكل تدريجي. غير أنه نتيجة بيع المنتج بدولارات الولايات المتحدة، فقد أدت تقلبات أسعار الصرف إلى جانب ارتفاع أسعار النفط إلى تخفيض الإيرادات.

٧٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أتى حريق على مصنع معالجة جراد البحر في الجزيرة. وكان لهذا الحادث، إلى جانب انهيار رافعة المشحونات الرئيسية في الجزيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، شديد الأثر على اقتصاد الجزيرة والعمالة فيها. وتم اقتناء رافعة جديدة وتركيبها في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وتشغل حاليا بشكل كامل. ويجري تشييد مصنع جديد يتوقع إتمام بنائه في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٧٦ - ولا يمكن الوصول إلى تريستان دا كونا إلا عن طريق البحر. والميناء حاليا في حالة سيئة ولا يمكن استخدامه إلا عندما تكون أحوال الجو والبحر مناسبة، وكثيرا ما لا تستطيع السفن السياحية إنزال المسافرين. وقد يؤثر أي تدهور إضافي في حالة الميناء أيضا على صناعة صيد السمك التي تعتمد على فترة تتراوح من ٣٠ إلى ٧٠ يوما لصيد السمك في السنة للحصول على إيرادات وأغذية إضافية. لذا فقد تكفلت إدارة التنمية الدولية بألعاب خبير استشاري عهد إليه بإجراء دراسة لتأهيل الميناء، واشتركت إدارة التنمية الدولية ووزارة الشؤون الخارجية والكمونولث ووزارة الدفاع في إيفاد سبعة مهندسين في سلاح الهندسة الملكي في أوائل عام ٢٠٠٨ لإجراء دراسة استطلاعية، والتحق بهم بعد ذلك بقليل ٥٠ مهندسا من سلاح الهندسة الملكي لإجراء الإصلاحات^(٣). واكتملت المرحلة الأولى من الإصلاحات بنجاح. وستنجز المرحلة الثانية منها المتمثلة في تعزيز البنيات القائمة في أوائل عام ٢٠٠٩^(١).

٧٧ - وحتى بعد ترميم الميناء بشكل كامل، فلن يكون عمقه كافيا لرسو السفن الزائرة، إذ يتعين عليها التوقف في عرض الساحل وإنزال الركاب والشحنات بواسطة قوارب وعوامات صغيرة إذا سمحت بذلك الأحوال الجوية. وذلك ما يؤدي، إلى جانب كون الجزيرة جد بعيدة وتفتقر لمرافق متطورة، إلى الحد بشكل شديد من إمكانات تحقيق إيرادات سياحية. غير أن عددا قليلا من السفن السياحية العابرة تحاول فعلا إنزال الركاب كل سنة. وشكلت في عام ٢٠٠٨ لجنة سياحية للعمل على تحسين فرص تعظيم الإيرادات المحصلة من السياحة. ويجري أيضا التخطيط لبيع التحف التذكارية عبر شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٩^(١).

٧٨ - ويتاح الوصول إلى الجزيرة أساسا بواسطة سفينتي صيد تقوم بتسييرهما شركة أوفنستون التابعة لجنوب أفريقيا، والتي تملك امتياز صيد جراد البحر في تريستان دا كونا،

وبواسطة السفينة إس إس أغهولاس، وهي سفينة أبحاث تابعة لجنوب أفريقيا تتولى خدمة محطة الأرصاد الجوية التابعة لجنوب أفريقيا في جزيرة غوف. وهما تزوران تريستان دا كونا ثماني أو تسع مرات في السنة، وتنقلان المسافرين والبضائع. وتستغرق الرحلة بين كيب تاون وتريستان دا كونا عادة من خمسة إلى سبعة أيام.

٧٩ - ولدى تريستان دا كونا الآن اتصالات سلكية ولا سلكية ممتازة مع العالم الخارجي، في أعقاب إنشاء شبكة هاتفية محسنة في أوائل عام ٢٠٠٧. ولا تكلف المكالمات الهاتفية من المملكة المتحدة والمناطق الأخرى وإليها إلا ما يزيد بقليل على بنس واحد في الدقيقة. ويوفر مقهى إنترنت لأهالي الجزيرة استعمال شبكة الإنترنت بسهولة.

٨٠ - ووفقا لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، أنفقت تريستان دا كونا على مدى العقد الأخير أكثر بكثير من إيراداتها، مما أدى إلى استنزاف احتياطياتها. وأسهمت مسائل أخرى في ذلك تمثلت في انعدام الخبرة في مجال الإدارة المالية وسوء الاتصالات بلندن. وأدى أيضا ارتفاع أسعار الوقود والعلاج الطبي خارج الجزيرة إلى تفاقم المشكلة. غير أن هذا الاتجاه عكس في عام ٢٠٠٨ وتحقق فائض متواضع. ويبحث هذا الإنجاز على التشجيع على المدى القصير، غير أن دوام هذا الوضع لن يتحقق دون مزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمساعدات. وشملت الإصلاحات البارزة التي أجريت في عام ٢٠٠٨ من أجل تحقيق ذلك فصل جميع الموظفين الحكوميين البالغين سن المعاش التقاعدي؛ وزيادة الرسوم المفروضة على الأهالي مقابل الخدمات الحكومية؛ وفرض الرسوم الطبية والضريبة على الدخل؛ وتحسين إدارة العقود الرئيسية وميزانيات الإدارات؛ وزيادة هامش البيع بالتجزئة. وخلال عام ٢٠٠٩، ستقدم دورات تدريبية في إدارة الميزانية ومراقبة المخزون.

٨١ - وتمول المخصصات السنوية التي تقدمها إدارة التنمية الدولية (٢٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني تقريبا) مشروع الرعاية الصحية (طبيب مقيم بالإضافة إلى زيارات سنوية لطبيب أسنان وطبيب عيون)، إلى جانب برنامج تدريب بسيط. وقامت إدارة التنمية الدولية في عام ٢٠٠٨ بتمويل إعداد تقرير بشأن التنوع الاقتصادي، وفي عام ٢٠٠٩ ستمول وزارة الشؤون الخارجية والكمونولث تنفيذ توصية رئيسية وردت في ذلك التقرير وهي تيسير خطة للتنمية المستدامة^(١).

٨٢ - ومنذ قيام إدارة تنمية أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة بسحب المدرسين البريطانيين من الجزيرة في أوائل تسعينيات القرن الماضي، أخذ قطاع التعليم في تريستان دا كونا في التدهور، ويعتبر مستواه الحالي ضعيفا. فالتلاميذ يتركون الدراسة في سن السادسة عشرة ويعملون في الغالب في القطاع الحكومي أو في قطاع صيد الأسماك. وليست لديهم

فرصة لمواصلة التعليم ما لم يذهبوا إلى الخارج. والموظفون الحاليون، الذين يقرون بضعف مستوى تدريبيهم، هم في متوسط العمر جميعا ولا توجد خطط لتوفير مدرسين متدربين في المستقبل. غير أن مستشارا لشؤون التعليم سيبدأ في عام ٢٠٠٩ العمل لمدة سنتين في الجزيرة، بتمويل من إدارة التنمية الدولية. ويعتبر مجلس الجزيرة أن إصلاح وتحسين هذا القطاع أساسي لتحقيق النجاح في المستقبل.

٨٣ - وتنفذ تريستان دا كونا عددا من مشاريع حفظ الثروة الطبيعية بنجاح. بمساعدة شركائها، مثل الجمعية الملكية لحماية الطيور. وقد حل بالجزيرة في عام ٢٠٠٨ مستشار لشؤون حفظ الطيور برعاية الجمعية المذكورة من أجل العمل فيها لمدة سنة. وتشمل مشاريع البرنامج البيئي لأقاليم ما وراء البحار أنشطة إزالة الأنواع الشائعة من الجزر غير المأهولة في مجموعة جزر تريستان دا كونا، وكذلك إجراء دراسات الجدوى من القضاء على القوارض الدخيلة. وتتبع تريستان دا كونا أيضا خطة عمل للتنوع البيولوجي لمساعدتها في تحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية ذات الصلة.

ثامنا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٨٤ - يرد موقف حكومة الإقليم بشأن وضع سانت هيلانة في المستقبل في الفرع ثانيا المتعلق بالمسائل الدستورية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٨٥ - أدلت ممثلة المملكة المتحدة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وقالت في جملة أمور إن علاقة حكومتها بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تقوم على أساس الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تحديد ما إذا كان يرغب في الإبقاء على صلته بالمملكة المتحدة، متى كان ذلك مطروحا. وأضافت أن حكومتها لا نية لها أن تفرض استقلال الأقاليم ضد إرادتها (انظر A/C.4/63/SR.2).

٨٦ - وأشارت إلى عمليات مراجعة دستورية متنوعة أجريت بهدف إتاحة إطار دستوري حديث يعكس الظروف الخاصة بكل إقليم. وتم تحديث الأحكام المتصلة بالإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان وأدوار الحاكم والسياسيين المنتخبين محليا. وأضافت أن دعم حكومتها للأقاليم يركز على بناء القدرات والتنمية المستدامة، وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تواصل العمل مع الأقاليم، حسب الاقتضاء، بشأن مسائل من بينها الشفافية السياسية والاقتصادية، والأمن، والتخفيف من قابلية التعرض للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وإدارة البيئة.

٨٧ - وفي ورقة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة لتعميمها على المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن إنهاء الاستعمار التي عقدت في وقت لاحق من ذلك الشهر في باندونغ، إندونيسيا، بينت المملكة المتحدة موقفها^(١٢) على أساس الكتاب الأبيض لعام ١٩٩٩ المعنون "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" (انظر A/AC.109/1999/1، المرفق). وتطرقت الورقة أيضا إلى حالة مختلف عمليات المراجعة الدستورية التي أجريت في إطار الكتاب الأبيض المذكور.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٨٨ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارات ١٠٨/٦٣ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المحال إلى الجمعية العامة^(١٣) وعلى نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) فيه لاحقا (A/63/408). ويتعلق الفرع تاسعا من القرار ١٠٨/٦٣ بآء بسانت هيلانة. وتقوم الجمعية العامة في فقرات المنطوق من هذا الفرع بما يلي:

- ١ - **ترحب** باستمرار عملية استعراض الدستور للإقليم، بما في ذلك عقد الاجتماعات العامة في هذا الشأن، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي شواغل سكان سانت هيلانة التي سبق أن أعربوا عنها فيما يتعلق بالحقوق الجنسية؛
- ٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٣ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الدولية المعنية أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم للتصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البطالة والهياكل الأساسية المحدودة للنقل والاتصالات؛
- ٤ - **ترحب** بقرار الدولة القائمة بالإدارة تمويل إنشاء مطار دولي في سانت هيلانة، يبدأ تشغيله في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، بما في ذلك كل الهياكل الأساسية المطلوبة.

(١٢) يمكن الاطلاع على البيان بكامله في الموقع التالي على الإنترنت:

http://www.un.org/depts/dpi/decolonization/regional_seminars_statements_08/united_kingdom.pdf

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/63/23).